التباين المكاني لطالبي ظاهرة الطلاق في قضاء سامراء ومسبباته

أ.د. حسين علون ابراهيم
كلية التربية / جامعة سامراء

المقدمة :

كانت ظاهرة الطلاق وما تزال معول هدم في البناء الاجتماعي لكل المجتمعات الانسانية ، اذ تخلّف هذه الظاهرة عدداً من المشاكل التي تؤثر بشكل سلبي على الحياة الاجتماعية للفرد والمجتمع ، من حيث التفكك الاسري ، وما ينتج عنه من احتمالية ضياع شريحة معينة من المجتمع .

وتقف خلف هذه الظاهرة عدد من المسببات والعوامل التي تساهم بشكل او باخر في حدوثها ، ومن الطبيعي عند اية دراسة لهذه الظاهرة لا بد من الوقوف على مجمل تلك العوامل والمسببات للوصول الى صورة واضحة عن ماهية هذه الظاهرة .

ومن هنا كان موضوع الطلاق عنواناً لهذه الدراسة التي قسمت الى ثلاثة مباحث .

تناول المبحث الاول الاطار النظري وتحديد منطقة الدراسة ، وشمل الاطار النظري عدة مطالب منها ، تحديد مشكلة البحث والهدف منه ، واهميته ومبررات اختياره ، فضلاً عن فرضية البحث ومراحل اعداده ، ومصادر بياناته ، واهم الدراسات السابقة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والبحث .

أما المبحث الثاني ، فقد خُصص لدراسة التباين المكاني لحالات الطلاق في قضاء سامراء من حيث النوع ، وفئات الاعمار .

في حين تناول المبحث الثالث اسباب الطلاق التي توزعت على جملة من المسببات ، مثل الاسباب الاقتصادية ، وعدم الانسجام ، وتدخل الاهل وغيرها من الاسباب .

ISSN : 1813-6798

المبحث الاول : الاطار النظري وتحديد منطقة الدراسة

اولاً – الاطار النظري :-

١– مشكلة البحث :

ان زيادة عدد حالات الطلاق باتت تثير مخاوف المسئولين والمهتمين بشؤون الاسرة والمجتمع ، لما سيصيب الاسرة والاولاد من ضياع وتشتت وانحراف ، وهذا ما يؤثر سلبا على المجتمع ويلحق به ضررا كبيرا .

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي :

((ما هو حجم ظاهرة الطلاق ومعدلاتها في مدينة سامراء لعام ٢٠١٢م وهل ان هذه الظاهرة تتفاقم باستمرار ؟ وكيف تتوزع هذه الظاهرة مكانياً ، وما هي اهم الخصائص الديموغرافية لعينة البحث للظاهرة المدروسة)) وهل للعوامل الاقتصادية والاجتماعية دور في تفاقم هذه الظاهرة .

٢– هدف البحث :

ان هدف بحثنا هو بيان صورة التوزيع المكاني لحالات الطلاق واعداد المطلقات حسب الاحياء السكنية في مدينة سامراء ، وبيان اهم الاسباب التي ادت لتفاقم هذه الظاهرة ، وبيان اهم الحلول التي يمكن الاخذ بها لتقليص معدلات هذه الظاهرة .

٣– اهمية البحث ومبررات الاختيار :

تفاقمت المشكلات الديموغرافية والمشكلات الاخرى التي لها علاقة بحياة الناس الاجتماعية على وجه التحديد في العراق بفعل عوامل اقتصادية تتمثل بتباين فرص العمل وما يرتبط بها من مدخولات اقتصادية ، وعوامل اجتماعية متمثلة بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع العراقي ، وتباين المستويات التعليمية في العديد من مدن العراق .

وقد تطورت بعض المشكلات وارتفعت معدلاتها بنسب غير معقولة بفعل ما مر به البلد من ظروف صعبة نتيجة الحروب المتتالية والغزو الاجنبي للبلاد ، ونظرا لأهمية البحوث الميدانية في جغرافية السكان وحيث النزول الى ارض الواقع لدراسة الحالة كما هي ، ومن ثم محاولة ايجاد الحلول الناجحة والمعقولة علميا والمقبولة منطقيا للمشكلة المراد دراستها ، ونظراً لوجود مشكلات سكانية خطيرة تمس حياة ابناء مدينة سامراء من الناحية الاجتماعية وتعد في ذات الوقت من المشكلات السكانية الخطيرة التي تواجه المجتمع ممثلة بظاهرة الطلاق ، فكان لزاماً علينا اختيارهم لدراستها والوقوف على اهم مسبباتها وما هي اهم الحلول التي يمكن ان تحد من هذه الظاهرة ، اما اهم مبررات اختيارها فهو :

١– استفحال هذه المشكلة ممثلة بظاهرة الطلاق ، اذ زادت معدلاتها بشكل كبير قياساً عما كانت عليه سابقاً .

٢– اهمية دراسة هذه الظاهرة بسبب تأثيرها المباشر والسلبي على حياة الاسرة والمجتمع ، اذ تعد معول هدم وضياع للأسرة في حال حدوثها .

٣– عدم وجود دراسة تفصيلية على مستوى الوحدات الادارية الصغرى او على مستوى القضاء او حتى على مستوى محافظة صلاح الدين .

١– منهج البحث :

يعد منهج البحث داله البحث والطريقة لمعالجة مشكلاته بكل تفاصيلها وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتفسير التوزيع المكاني لحالات الطلاق وتباينها في قضاء سامراء .

٢– تساؤلات البحث :

ما هي الاسباب التي تدعو اطراف الزواج للجوء الى الطلاق من حيث النواحي الاجتماعية المختلفة للأسرة ((ديموغرافية – اقتصادية – اجتماعية)) .

ويمكن تحديد تلك النواحي بما يلي :

١– الاسباب الديموغرافية : وتتعلق هذه الاسباب بعمر الطرفين عند الزواج ، ومدة الحياة الزوجية التي قضاها قبل وقوع الطلاق .

٢– الاسباب الاقتصادية : وهناك جملة من العوامل والاسباب التي تتعلق بالظروف الاقتصادية مثل دخل الاسرة او المعيل ، وفرص العمل ونوعيته ، والبطالة .

٣– الاسباب الاجتماعية : ومجمل هذه الاسباب متعلقة بمختلف النواحي الاجتماعية التي تؤثر في حياة الاسرة كالعادات والتقاليد ، والمستوى الثقافي ، والتسلط ، والاهلية للزواج او عدمها .

٦– فرضية البحث :

هناك تباين واضح في عدد حالات الطلاق حسب الاحياء السكنية تبعا لمجموعة من العوامل المتمثلة بحجم السكان وكثافته ، والتحصيل العلمي ، والمستوى الثقافي ، والعمر ، ومدة الحياة الزوجية ، والمهنة والدخل ، وعدم الانجاب ، فضلا عن القيم والعادات والاتجاهات والسمات الشخصية للزوجين وطبيعة العلاقة بينهما .

٧– مراحل اعداد البحث :

أ– مرحلة جمع المعلومات النظرية حول موضوع الطلاق بشكل عام ، وظاهرته في مدينة سامراء بشكل خاص .

ب– الاطلاع على اهم ما كتب عنها على مستوى محافظة صلاح الدين والعراق.

ج– استكمال نقص المعلومات المطلوبة للبحث من خلال اعداد استمارة تم ملؤها من قبل طالبي حالات الطلاق للعام ٢٠١٢م والبالغ عددهم ٣٤٦ حالة.

د– الاتصال المباشر بالدوائر ذات العلاقة بالموضوع واجراء المقابلات اللازمة معهم للحصول على المعلومات المطلوبة .

٨– مصادر البيانات :

هناك العديد من المصادر التي يمكن للباحث الاستفادة منها مثل سجلات السكان ودوائر الاحصاء ، ومؤسسات المجتمع المدني ، غير ان هذه المصادر تنقصها الدقة ولا يمكن الاعتماد عليها لان المسجل فيها اقل من الواقع الفعلي ، لذلك تم الاعتماد على اراء اصحاب حالات الطلاق الذين تقدموا بطلب الطلاق الى محكمة الاحوال الشخصية في سامراء حصراً .

٩– الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات التي توزعت عربيا ومحليا ظاهرة الطلاق في محاولة لدراسة هذه الظاهرة من حيث توزيعها المكاني ومسبباتها وكيفية وضع الحلول التي تحد من هذه الظاهرة ، ويمكن استعراض عدد من هذه الدراسات :

الدراسات العربية ، ومن هذه الدراسات دراسة احمد الغندور ((الطلاق في الشريعة والقانون)) تناول فيه المؤلف ماهية الطلاق ومسبباته ، وحاول المؤلف ان يمزج بين مفهوم الطلاق من الناحيتين الشرعية والقانونية ، كما استطاع الوصول الى اكثر من اربعة عشر سببا من اسباب الطلاق افرد لكل منها مطلبا خاصاً .(١) وفي دراسة اخرى لعائدة محمد الجنابي في كتابها ((المتغيرات الثقافية والاجتماعية لظاهرة الطلاق)) اوردت فيه الباحثة اكثر من تعريف لظاهرة الطلاق ، كما حاولت اعطاء هذه الظاهرة عدد من الصور من حيث كونه حالة اجتماعية ، ونفسية ، وثقافية ، وتناولت النتائج المترتبة على ظاهرة الطلاق وتأثيرها على الاسرة والمجتمع .(٢) كما كانت الدراسة التي قدمها الباحث محمد عاطف غيث في كتابه ((المشاكل الاجتماعية والسلوك ألانحرافي)) وقد توصل فيها الكاتب الى وجود علاقة عكسية بين حالات الطلاق وعدد الاطفال في الاسرة الواحدة اذ يقول ((تقل نسب الطلاق في الاسر كثيرة الاطفال بينما تزداد في تلك التي يقل فيها عددهم ، لذا فقد تميل المرأة في بعض المجتمعات الى الانجاب بسرعة وبكثرة لتفادي وقوع الطلاق)) .(٣) وهناك دراسة حملت عنوان ((المشكلات التربوية الناجمة عن الطلاق في المجتمع الاردني)) للباحث محمد احمد الحامد اليعقوب ، حاول من خلالها الباحث تحديد المشكلات الناجمة عن الطلاق في محاور ثلاث هي : محور المشكلات الاسرية ، ومحور المشكلات الاجتماعية ، ومحور المشكلات التربوية .(٤) اما على الصعيد المحلي فثمة عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق كمحور اساسي لها ، ومنها الدراسة التي تقدمت بها الباحثة عبير ضيدان ابراهيم الموسومة ((التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧–٢٠٠٠م)) قدمت من خلالها الباحثة بيانات مكانية عن ظاهرة الطلاق في منطقة جغرافية محددة ، وحاولت دراستها من حيث توزيعها المكاني على احياء القضاء ومن ثم البحث في مسببات هذه الظاهرة (٥) .كما قدمت الباحثة مروة رياض محمد الاديب محاولة لتشخيص ظاهرة الطلاق ومسبباتها في مدينة الموصل من خلال دراسة ((التركيب الزواجي لسكان مدينة الموصل ، دراسة في السمات العامة والابعاد الديموغرافية والمكانية)) ، اوردت فيها الباحثة بيانات تخص اعداد المطلقين والمطلقات وتوزيعهم المكاني في مدينة الموصل ، ثم حاولت الباحثة البحث في ماهية الاسباب والعوامل التي ادت لهذه الظاهرة في مدينة الموصل (٦) . ولعل من المناسب هنا الاشارة الى دراسة قام بها كل من الباحثين

محمود خلف حمادي البجاري ، ومحمود شمس الدين عبد الامير الخزاعي ، وحملت عنوان ((الطلاق وظاهرة انتشاره في محافظة الانبار في السنوات الاخيرة الاسباب والمعالجات)) والتي اعدت للمشاركة في المؤتمر العلمي الثاني الذي اقامته كلية العلوم الاسلامية في جامعة سامراء ٢٠١٣م ، وحدد الباحثان في هذه الدراسة مفهوم الطلاق وحكمه من الناحية الشرعية ، وانواعه ، كما حاولا حصر مسببات هذه الظاهرة وكيفية معالجتها (٧) .

ثانياً – مفهوم الطلاق :–

يعد الطلاق ظاهرة لها اثارها السلبية في المجتمع ، كما يعد في حالة زيادة نسبة المطلقين واحدة من المخاطر التي تهدد البناء الاجتماعي للمجتمع ، ومع انه مباح شرعاً وقانوناً الا ان هذه الاباحة محددة وفي حالات معينة ، وظاهرة الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي لها طابع خاص بحياة الزوج والزوجة ، ولما لها الاثر الواضح في الاسرة ، فتأثيرها الشامل في الفرد والمجتمع جعل الطلاق واحدة من الظواهر التي تؤدي الى الخلل في العلاقات داخل الاسرة والواحدة (٨) .

أ– تعريف الطلاق :–

١– الطلاق لغة : حل القيد والإطلاق ، يقال : أطلقت الأسير إذا حللت إساره ، وخليت عنه ، وأطلقت الناقة من عقالها يعني ارسلتها ترعى حيث تشاء ، وطلقت المرأة أي حررها من قيد الزواج (٩) .

٢– الطلاق اصطلاحاً : هو رفع القيد الثابت بالنكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص ، ورفع القيد في الحال يكون في الطلاق البائن ، وفي المال يكون في الطلاق الرجعي ، فالطلاق وسيلة شرعية لحل الزواج ، وهو يحصل عند صدور الحكم بالطلاق (١٠) .

ب– اقسام الطلاق والتفريق :–

١– اقسام الطلاق :

يقسم الطلاق من الوجهة القانونية الى ثلاثة انواع :–

- الطلاق للمرة الاولى : وهو ما يسمى بالطلاق الرجعي ، ويقصد بالرجعي امكانية مراجعة المطلق لمطلقته خلال المدة البالغة ثلاثة اشهر وعشرة ايام .
- الطلاق للمرة الثانية : ويسمى بالطلاق البائن ببينونة صغرى ، وفيه يحق للمطلق الزواج بمطلقته ثانية بموجب عقد جديد ، وسمي بائن لأنه يزيد من شقة التبعد بين الزوجين ويقلل من احتمال عودتهما لبعضهما غير انه لا يجعلها مستحيلة (١١) .
- الطلاق للمرة الثالثة : ويسمى بالطلاق البائن ببينونة كبرى ، وفيه لا يجوز للمطلق التزوج بمطلقته الا اذا تزوجت بآخر ، وسمي بائن بينونة كبرى (١٢) .

٢– اقسام التفريق :

اختصت العدالة ان يكون للزوجة حق المطالبة بالتفريق اذا ما وقع لها ضرر من استمرار العلاقة الزوجية ، والتفريق القضائي على ستة انواع (١٣) :

- التفريق للضرر والشقاق : من حق الزوج والزوجة طلب التفريق والشقاق ، الا ان الزوج نادراً ما يلجأ اليه لتمتعه بحق ايقاع الطلاق منفرداً ، والزوجة تستفيد من هذا الحق حين يتعذر عليها معايشة الزوج دون ضرر .
- التفريق بسبب غياب الزوج : يجوز للزوجة طلب التفريق اذا كان زوجها قد غاب عنها مدة سنتين او اكثر بدون عذر .
- التفريق بسبب سجن الزوج : يجيز القانون لزوجة السجين المحكوم نهائياً مدة خمس سنوات فاكثر طلب التفريق للضرورة .
- التفريق للعلل : يحق للزوجة طلب التفريق اذا كان زوجها مبتلى بأحدى العلل التناسلية التي تمنع الاتصال ، ويشترط ان لا تكون الزوجة عالمة بوجود العلة قبل العقد ، او راضية بها بعد العقد .
- التفريق لعدم الانفاق : ألزم القانون الزوج بنفقة زوجته ، وان يكون لها مالاً خاصاً بها ، ولذا فمن حق الزوجة طلب التفريق اذا كان الزوج ميسوراً ولا يقوم بالإنفاق على زوجته ، اما اذا كان الزوج معسراً فلا يجوز لها التفريق لهذا السبب .
- التفريق الاجباري (الخلع) : الخلع هو ، ازالة قيد الزواج بلفظ الخلع او ما في معناه وينعقد بإيجاب وقبول امام القاضي ، ويشترط في الخلع ان يكون الزوج اهلاً لإيقاع الطلاق ، وان تكون الزوجة محلاً له .

ثالثاً – تحديد منطقة الدراسة :–

تتحدد منطقة الدراسة بالحدود الجغرافية لقضاء سامراء والواقع في الجزء الاوسط من محافظة صلاح الدين والعراق ، اذ يبعد مركز القضاء عن مدينة بغداد بـ (١٢٠ كم) شمالاً ، ويحدها من الشمال قضائي تكريت والدور ، ومن الشرق قضاء الدور وناحية الضلوعية التابعة لقضاء بلد ، ومن الجنوب قضاء بلد ، ومن الغرب بحيرة الثرثار ومحافظة الانبار ، ويمثل قضاء سامراء احد اقضية محافظة صلاح الدين الثمانية وهي الشرقاط ، والطوز ، وبيجي ،

وتكريت ، والدور ، وبلد ، والدجيل ، اضافة الى قضاء سامراء الذي يعد من اكبر اقضية المحافظة مساحة .

اما الموقع الفلكي فهي تقع بين دائرتي عرض (٣٣،٨ . ٣٤،٣) درجة شمالاً ، وخطي طول (٤٣،٣ . ٤٤,١٥) درجة شرقاً ، انظر الخارطة رقم (١) .

خريطة رقم (١)

موقع محافظة صلاح الدين وقضاء سامراء بالنسبة للعراق

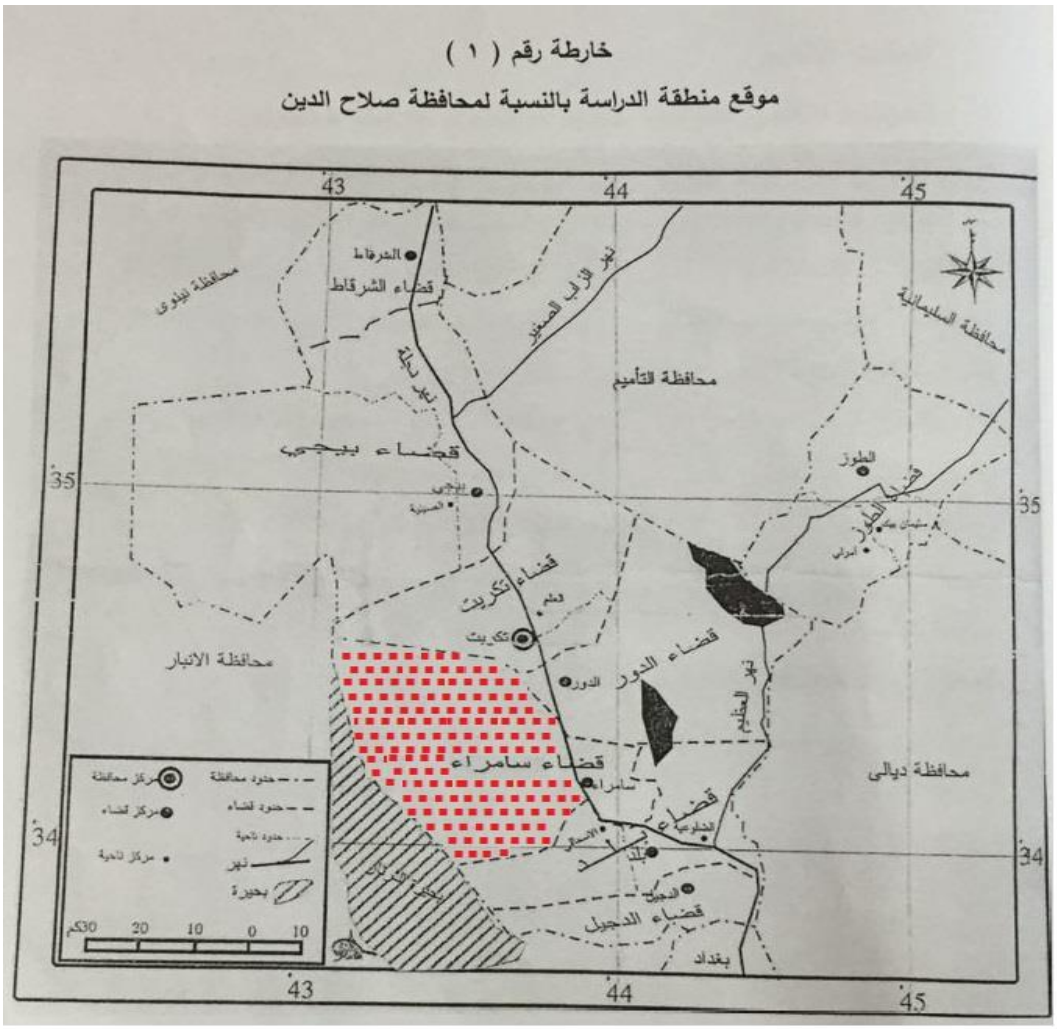

المبحث الثاني : التوزيع المكاني لطالبي حالات الطلاق في قضاء سامراء

تعد التباينات المكانية للظواهر الطبيعية والبشرية المختلفة في مقدمة المواضيع التي يهتم الجغرافي بدراستها والبحث عن اسبابها وما يتصل بها من ظواهر في الاطارين الزماني والمكاني (١٤) ، فضلاً عن ان التباين المكاني للظاهرة الاجتماعية يعد مؤشرا مهما في بيان الحالات الاجتماعية ومنها الطلاق لأنها تكشف عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها لسكان

المدينة (١٥) ، وتتباين احياء المدينة ونواحيها من حيث الكثافة السكانية وحجم الوحدات السكنية وعدد الاسر ، فضلاً عن التباين النسبي في الاوضاع الاقتصادية والثقافية ، وبذلك سنستعرض في هذا المبحث التباين المكاني لتوزيع حالات الطلاق حسب الاحياء السكنية لمنطقة الدراسة بالاعتماد على المعلومات التي تم الحصول عليها من محكمة الاحوال الشخصية في مدينة سامراء ومن البيانات التي تم الحصول عليها من دائرة احصاء القضاء .

جدول رقم (١)

التوزيع العددي للسكان وحالات الطلاق في قضاء سامراء (المنطقة الحضرية) للأشهر كانون الثاني ، نيسان ٢٠١٢

اسم الحي	عدد السكان (١)	عدد حالات الطلاق (٢)	معدل الطلاق الخام بالألف
ابن سينا (المعمل)	٧١٦١	١٢	١,٧
البلدية	٨٣١١	٢٤	٢,٩
المعتصم	٩٦٠٥	١٨	١,٩
الامام	٥٩٨٣	١٨	٣
الخضراء	٦٣٢٨	١٨	٢,٨
الزراعة	٥٨٣٨	٩	١,٥
السكك	١٠٣٦٨	٢٤	٢,٣
الشرطة	١٩٧١	٩	٤,٦
الشهداء	٦٦٨٢	١٥	٢,٢
الصناعة	٢٥٢	١	٤
الضباط	٨٨٨١	٩	١
القادسية	٥٠٦٩	١٨	٣,٥
الافراز	٢١٥٣	١٢	٥,٦
المثنى	٤٢٩٨	١٨	٤,٢
الهادي	٧٤١٧	١٨	٢,٤
المعلمين	٢١٦٨	٦	٢,٨
صلاح الدين	٢٤٤١	٩	٣,٨
القلعة والزهور	٥٨٣٥	١٥	٢,٦
الامين (العرموشية)	٤٩٨٥	١٥	٣

الواثق (الجبيرية الثالثة)	٤١١٦	٩	٢,٢
المستنصر (الجبيرية الاولى)	٧٨٧١	٢١	٢,٧
الرشيد (الجبيرية الثانية)	٦٢٠٦	٩	١,٥
مركز ناحية دجلة	١٦٩٦٦	٩	٠,٥
مركز ناحية المعتصم	١٦٦٨٩	٦	٠,٤
المجموع	١٥٧٥٩٤	٢٨٣	١,٨

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على .

١- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية احصاء صلاح الدين ، بيانات الحصر والترقيم لقضاء سامراء عام ٢٠١١ ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١ .

٢- مجلس القضاء الاعلى ، محكمة الاحوال الشخصية في سامراء ، بيانات خاصة بمجالات الطلاق لقضاء سامراء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١ .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لحالات الطلاق في قضاء سامراء لعام ٢٠١٢

اسم الحي	عدد حالات الطلاق	%
ابن سينا (المعمل)	١٢	٣,٥
البلدية	٢٤	٦,٩
المعتصم	١٨	٥,٢
الامام	١٨	٥,٢
الخضراء	١٨	٥,٢
الزراعة	٩	٢,٦
السكك	٢٤	٦,٩
الشرطة	٩	٢,٦
الشهداء	١٥	٤,٣
الصناعة	١	٠,٣
الضباط	٩	٢,٦
القادسية	١٨	٥,٢
الافراز	١٢	٣,٥
المثنى	١٨	٥,٢

الهادي	١٨	٥,٢
المعلمين	٦	١,٧
صلاح الدين	٩	٢,٦
القلعة والزهور	١٥	٤,٤
الامين (العرموشية)	١٥	٤,٤
الواثق (الجبيرية الثالثة)	٩	٢,٦
المستنصر (الجبيرية الاولى)	٢١	٦,١
الرشيد (الجبيرية الثانية)	٩	٢,٦
ناحية دجلة	٩	٢,٦
الحويش	٦	١,٧
منطقة الجلام	٦	١,٧
ناحية المعتصم	٦	١,٧
الثرثار (الجزيرة)	١٢	٣,٥
المجموع	٣٤٦	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

١– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية احصاء صلاح الدين ، بيانات الحصر والترقيم لقضاء سامراء عام ٢٠١١ ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١ .

٢– مجلس القضاء الاعلى ، محكمة الاحوال الشخصية في سامراء ، بيانات خاصة بمجالات الطلاق لقضاء سامراء ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١ .

شكل (١) التوزيع النسبي لحالات الطلاق في قضاء سامراء لعام ٢٠١٢

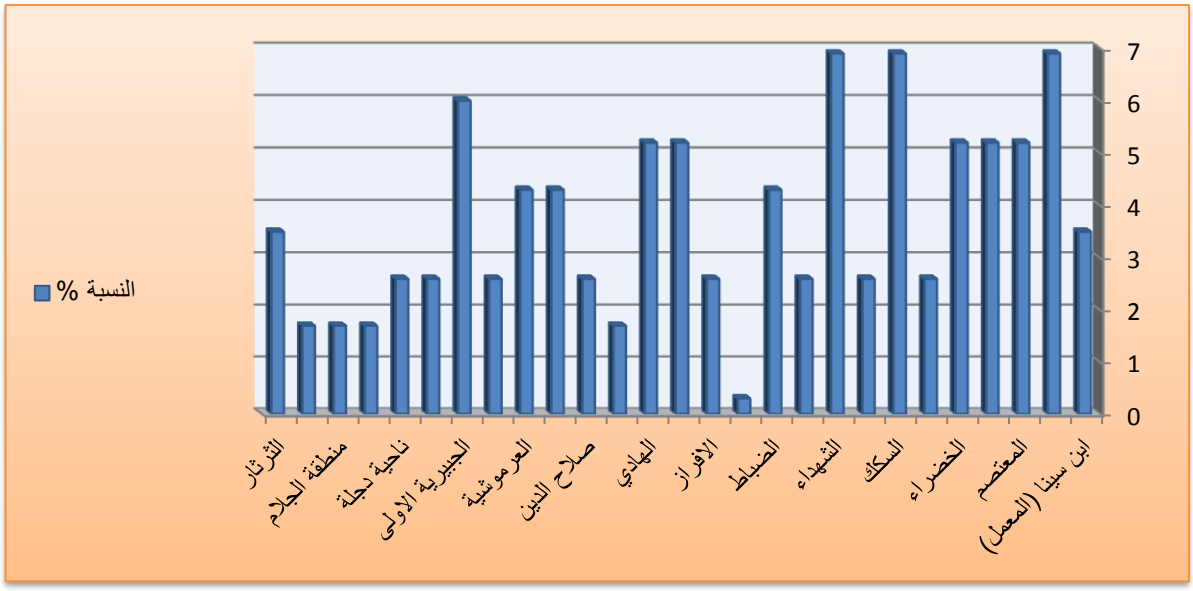

- **المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٢).**

اولاً : التوزيع المكاني لحالات الطلاق في قضاء سامراء :

يتضح من خلال الدراسة الميدانية لحالات الطلاق في قضاء سامراء لسنة ٢٠١٢م والتي تظهر من خلال الجدولين (١) و (٢) ان مجموع حالات الطلاق في مدينة سامراء بلغ (٢٨٢) حالة موزعة على احياء المدينة السكنية والاحياء الحضرية التابعة لها في مراكز النواحي ، اما مجموع حالات الطلاق في كافة مناطق القضاء الحضرية والريفية فبلغ (٣٤٦) حالة وذلك وفق النتائج التي تم التوصل لها من خلال بيانات الجدول رقم (٢). ويظهر من الجدول رقم (١) ان هناك تبايناً مكانياً بمعدل الطلاق الخام بين احياء منطقة الدراسة تراوح بين ٠,٤ بالألف و ٥,٦ بالألف بين مركز ناحية المعتصم وحي الافراز فيما تراوحت المعدلات للأحياء الاخرى بين هذين المعدلين وسبب ذلك كما يعتقد الباحث هو تباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين ساكني احياء المدينة من جهة وان هناك بعض الاحياء لا يزال سكانها يحافظون على الاعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تحبذ حالات الطلاق بينما هناك احياء مختلطة متباينة العادات والتقاليد والمستويات الاقتصادية والثقافية مما شكل عوامل مضافة للظروف التي يمر بها السكان بشكل عام وليس أدل على ذلك من ان الاحياء القديمة قد شكلت اقل معدلات الطلاق الخام بينما شكلت الاحياء الجديدة اعلاها . اما الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١) ، فيظهر ان هناك تبايناً في التوزيع النسبي لحالات الطلاق تراوح بين ٠,٣% في حي الصناعة بفعل قلة ساكنيه و ٦,٩% في كل من حي البلدية والسكك بفعل زيادة عدد السكان فيهما .

ثانياً : التباين المكاني لطالبي حالات الطلاق حسب النوع :

ان دراسة التباين المكاني لحالات الطلاق حسب النوع له اهمية خاصة لمعرفة الاسباب والدوافع التي تؤدي لحدوث هذه الظاهرة ، اذ ان تلك الدوافع تختلف باختلاف النوع وبالتالي فمن الطبيعي عند دراسة ظاهرة الطلاق لا بد من التعرف على عدد الحالات من حيث النوع وتوزيعها المكاني . وتشير الاحصاءات التي تم الحصول عليها ان عدد حالات الطلاق في القضاء بشكل عام قد بلغت (٣٤٦) حالة نسبة الذكور منها هي ٤٣,١% اي (١٤٩) حالة ، اما الاناث فشكلن نسبة ٥٦,٩% اي (١٩٧) حالة وتتباين نسبة حالات الطلاق بين الذكور والاناث في الاحياء السكنية للمدينة ، فعند استعراض الملحق رقم (١) نلاحظ ان اعلى نسبة للمطلقات من الاناث في حي الزراعة اذ بلغت (٩) حالات مقابل (٠) حالة من الذكور ، ثم يليها حي الشهداء ، وحي الزهور بواقع (١٢) حالة للإناث مقابل (٣) حالة للذكور ، وحي السكك بواقع (١٢) حالة للإناث و (١٢) حالة للذكور ، وحي الهادي (٩) حالات للإناث و (٩) حالات للذكور ، اما حي الزراعة فقد بلغ عدد حالات الطلاق للإناث (٩) حالات مقابل (٠) حالة للذكور ، اما حي الافراز فبلغت (٩) حالات للذكور و (٣) حالات للإناث فيما بلغت حالات الطلاق (٣) حالات في احياء المعلمين والحويش ومنطقة الثرثار وللذكور مثلها .

ثالثاً : التباين المكاني حسب فئات العمر :

ان لتوزيع المطلقين والمطلقات بحسب الفئات العمرية له اهمية كبيرة ، اذ يمكن التعرف من خلاله على الاعمار التي تزداد فيها هذه الظاهرة وتلك التي تقل عندها ، ومن ثم ايجاد التباينات في اعداد حالات الطلاق بحسب العمر لما لهذه الظاهرة من نتائج على نمو السكان بصورة غير مباشرة ولذا فان التعرف على التركيب العمري للسكان للمطلقين لا تقل اهمية عن التركيب النوعي للمطلقين ، لان كليهما يؤديان دوراً مهما في الخصائص الاجتماعية لسكان منطقة الدراسة ، وبالتالي الخروج بنتائج دقيقة تساعدنا في البحث عن الاسباب وبالتالي محاولي ايجاد الحلول المناسبة لذلك .

ومن خلال الاطلاع على البيانات في الملحق رقم (٢) يتبين ان حالات الطلاق تزداد في الفئات العمرية الصغيرة بينما تأخذ بالتناقص في الاعمار الكبيرة ، وعليه فقد سجلت اعلى نسبة لحالات الطلاق في عموم مدينة سامراء عند الفئة (٢٥–٣٢) سنة ، اذ سجلت (١٤٧) حالة طلاق وبنسبة ٤٣,٤% من المجموع الكلي لحالات الطلاق ثم تليها فئة العمر (١٥–٢٤) سنة وقد سجلت (٩٣) حالة وبنسبة ٢٧% ، في حين نلاحظ ان حالات الطلاق عند الفئة (٣٥–٤٤) سنة بلغت (٦٠) حالة مشكلة نسبة ١١,٢% ، ثم تتناقص حالة الطلاق عند الفئة (٤٥–٥٤) سنة لتبلغ (٢١) حالة وبنسبة ٦% تليها فئة (٥٥–٦٤) سنة بـ (١٢) حالة مشكلة نسبة ٣,٤% تليها بالمرتبة الاخيرة الفئة العمرية (٦٥–٧٤) سنة مشكلة نسبة ١,٨% من المجموع الكلي

لحالات الطلاق . ويمكن ان نلاحظ من خلال الملحق رقم (٢) ان الفئة (٢٥-٣٤) سنة وهي الفئة الاعلى بين الفئات العمرية من حيث عدد حالات الطلاق قد سجلت اعلى نسبة لها في حي القادسية بواقع (١٢) حالة طلاق من كلا الجنسين ، في حين لم تسجل اية حالة طلاق في حي الصناعة وناحية المعتصم ، اما الفئة (١٥-٢٤) سنة فقد توزعت على احياء المدينة بعدد يتراوح بين ثلاث حالات وست حالات لمعظم الاحياء عدا حي المعلمين ، وحي الرشيد ، وناحية دجلة والتي لم تسجل اي حالة . اما الفئة العمرية (٣٥-٤٤) سنة فقد توزعت حالات الطلاق فيها على عدد من احياء المدينة باستثناء احياء المعمل ، الشرطة ، الصناعة ، الافراز ، صلاح الدين ، المعلمين ، الزهور ، الواثق ، الحويش ، الجلام ، منطقة الثرثار ، ناحية المعتصم ، وهذه الاحياء لم تسجل اي حالة طلاق فيها . وقد سجلت الفئة (٤٥-٥٤) سنة سبعة حالات طلاق توزعت على احياء الخضراء ، الشهداء ، الهادي ، المعلمين ، الزهور وبواقع ثلاث حالات لكل منها ، في حين سجل حي القاطول (٦) حالات طلاق ضمن هذه الفئة . اما الفئة (٥٥-٦٤) سنة فقد اقتصرت على احياء المعمل ، القاطول ، السكك ، منطقة الجلام ، وقد انفردت كل من هذه الاحياء بثلاث حالات طلاق ضمن هذه الفئة . وبالنسبة للفئة العمرية (٦٥-٧٤) سنة وهي الفئة الاقل بين الفئات العمرية من حيث عدد حالات الطلاق ، فقد سجلت اعلى نسبة لها في حي الامام ، حي الزهور وبواقع (٣) حالة لكلا الجنسين . وعند دراسة حالات الطلاق الحاصلة في قضاء سامراء هو نسبة حالات الطلاق الى حالات الزواج حيث بلغت ٢١,٠٨ ، ٢٤,٣ ، ٣١,٨ ، ٢٠,١% للسنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) على التوالي . وكما يظهر من الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

نسبة حالات الطلاق الى حالات الزواج في قضاء سامراء للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢م

ت	السنة	عدد عقود الزواج	عدد دعاوي الطلاق	%
.١	٢٠٠٩	١٧٤٥	٣٦٨	٢١,٠٨
.٢	٢٠١٠	١٨٠١	٤٣٦	٢٤,٣
.٣	٢٠١١	١٦١٨	٥١٥	٣١,٨
.٤	٢٠١٢	١٨٣٠	٣٦٨	٢٠,١

المصدر : وزارة العدل ، محكمة الاحوال الشخصية في سامراء ، بيانات غير منشورة .

شكل (٢) اعداد حالات الطلاق الى حالات الزواج في قضاء سامراء

للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٢م

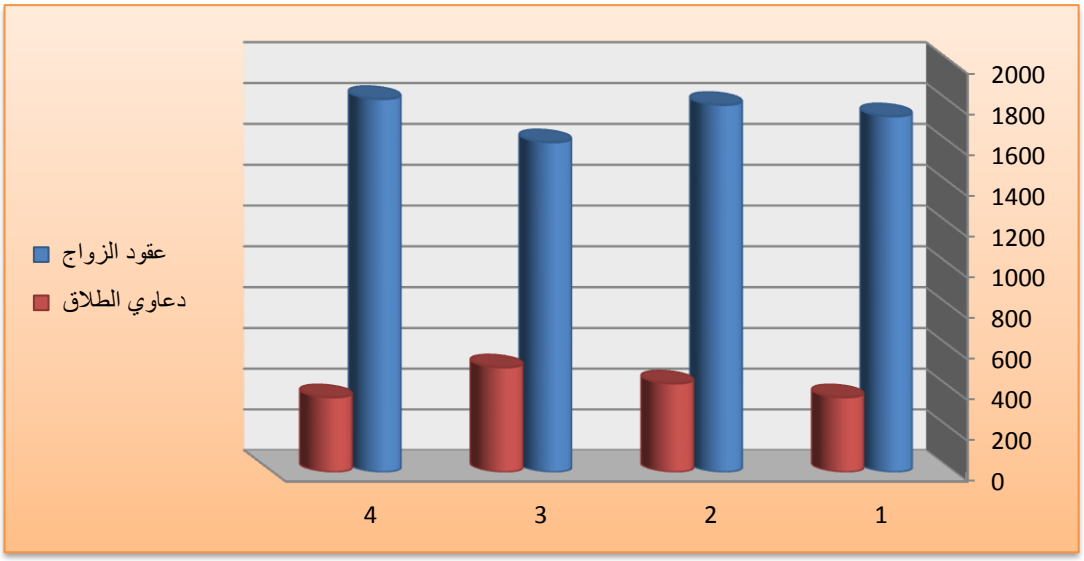

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (٣).

المبحث الثالث : أسباب الطلاق

يمثل الطلاق ظاهرة معقدة تكمن وراءها عوامل مسببة عديدة ومتنوعة ، بعضها اقتصادية والبعض اجتماعية ، واخرى ظهرت مؤخراً نتيجة التغيرات التي طرأت على المجتمع ، ونحاول في هذا المبحث استعراض أهم هذه الاسباب والعوامل واكثرها شيوعاً في حدوث هذه الظاهرة التي تعد من اخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمعات الانسانية بغض النظر عن درجة الرقي والتقدم التي وصلت اليه تلك المجتمعات .

اولاً : الاسباب الاقتصادية :

ان للأسباب الاقتصادية تأثير كبير في استقامة الحياة الزوجية واستقرارها ، اذ ان الزوج العاجز اقتصاديا عن تلبية حاجات اسرته ومتطلباتها يجد نفسه دائما في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته واطفاله الذي يؤدي في بعض الاحيان الى وقوع الطلاق ، ولهذا يعد دخل الاسرة من بين اهم الاسباب الاقتصادية واقواها تأثيرا في النواحي الاقتصادية ، كما ان قصور الزوج عن تامين السكن الملائم للأسرة كان وراء عدد من حالات الطلاق في قضاء سامراء .

جدول رقم (٤)

الدخل الشهري لأسر عينة البحث

فئات الدخل

اقل من ٣٤٠ الف		٣٥٠–٦٩٠		٧٠٠–٩٩٠		مليون فاكثر	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٥٢	٤٣,٩	٩٠	٢٦,١	٦٧	١٩,٥	٣٦	١٠,٥

المصدر : الدراسة الميدانية .

ويوضح الجدول رقم (٤) مستوى الدخل الشهري لأسر عينة البحث حيث مثلت اسر الفئة الاولى للدخل (اقل من ٣٤٠ الف) نسبة ٤٣,٩% من مجموع الاسر وبلغ عددها (١٥٢) اسرة ، فيما شكل عدد الاسر لفئات الدخل الثلاثة المذكورة في الجدول ٩٠ ، ٦٧ ، ٣٦ اسرة على التوالي .

جدول رقم (٥) اسباب حالات الطلاق

الاسباب	العدد	النسبة %
الاقتصادية	٨٠	٢٣,٣
عدم الانسجام	٥٦	١٦,٣
تدخل الاهل	٤٥	١٣
تعدد الزوجات	٣٩	١١,٤
سوء معاملة الزوج	٢٥	٧,٣
مرض احد الزوجين	١١	٣,٣
عدم الانجاب	١٤	٤
هجر الزوج لزوجته	١٤	٤
الاهمال والتقصير	٥١	١٤,٦
الخيانة الزوجية	٧	٢
المجموع	٣٤٦	%١٠٠

المصدر : الدراسة الميدانية .

شكل (٣) النسبة المئوية (%) لاسباب حالات الطلاق .

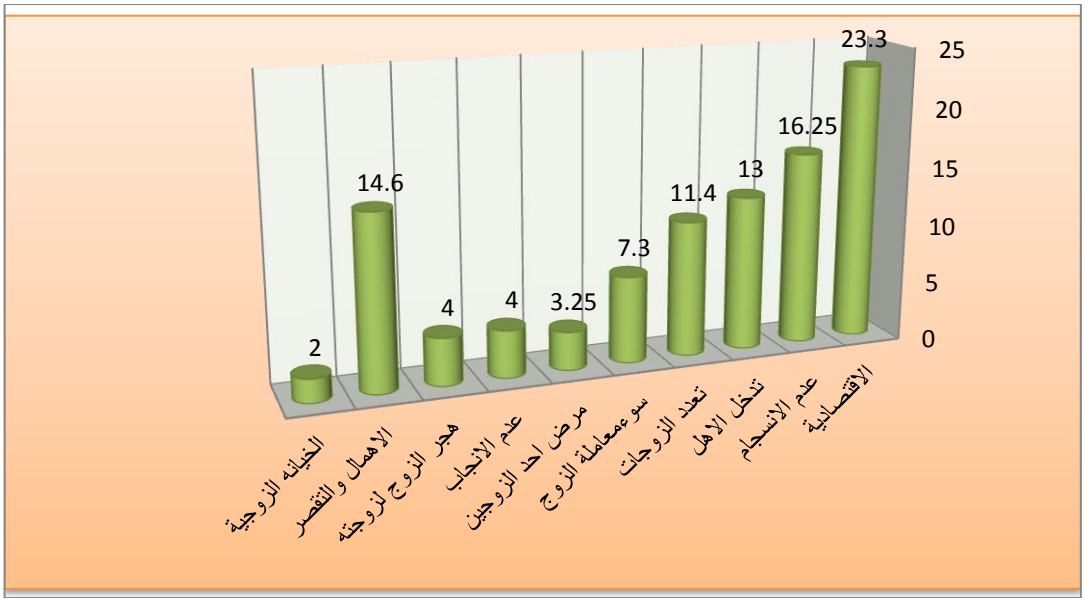

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على جدول رقم (٥) .

ومن الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣) يتضح ان النسبة الاكبر من حالات الطلاق تعددت الى اسباب اقتصادية متعلقة غالبيتها بانخفاض دخل الاسرة وبذلك فان نسب الطلاق نراها ترتفع عند ذوي الدخل المحدود ، فقد سجلت الاسباب الاقتصادية (٨٠) حالة طلاق مشكلة نسبة ٢٣,٣% من مجموع حالات الطلاق .

ثانياً : عدم الانسجام :

قد يكون مفهوم عدم الانسجام بين الزوجين عاملا شاملاً بمعناه ، ويحوي على معاني عدة منها ، عدم التوافق في المستوى العلمي والثقافي ، او اختلاف في المستوى الاقتصادي لكلا الزوجين ، او تباين في البيئتين التين نشأ فيهما الزوجين وغيرها من المعاني ، وبذلك يمكن القول بان العلاقة بين الانسجام ونسبة الطلاق عكسية ، فكلما زاد الانسجام والتقارب بين الزوجين في المستويات المذكورة اعلاه داخل الاسرة الواحدة كلما قلت نسبة حدوث الطلاق وعند ملاحظة الجدول رقم (٥) يظهر ان نسبة الطلاق بسبب هذا العامل شكلت نسبة ١٦,٢٥% وبعدد اسر بلغ (٥٦) اسرة .

ثالثاً : تعدد الزوجات :

يعد تعدد الزوجات من الاسباب التي تؤدي الى الطلاق ، اذ انه يؤدي الى توزيع عواطف الزوج بين اكثر من زوجة ، ومن ثم قد يميل الى إحداهن مما يؤدي الى عدم العدالة الحقيقية بينهن ، وبالتالي حدوث المشكلات بينهن ونتيجة كثرتها قد يدفع ذلك الى حدوث حالات الطلاق . وتتعدد الاسباب التي من خلالها يلجأ الزوج الى الزواج بأخرى ، فمنها عدم التكافيء في المستوى الثقافي بين الزوجين ، او عدم الانجاب من الزوجة الاولى ، او فارق السن بين الزوجين ، او ربما شعور الزوج بإمكانية في اعالة اكثر من اسرة وغيرها من الاسباب ، ويدخل

ضمن هذا العامل رغبة الزوج بالزواج من اخرى حتى وان لم يقع ذلك الزواج ويوضح الجدول بان نسبة حالات الطلاق بسبب هذا العامل شكلت ١١,٤% وبذلك فان عدد الحالات بسببه هو (٣٩) حالة .

رابعاً : تدخل الاهل :

ان تدخل الاهل في شؤون ابناءهم يعد من الاسباب المهمة التي تؤدي الى الكثير من حالات الطلاق ، وتختلف طبيعة ذلك التدخل باختلاف جنس الزوج ، فتدخل اهل الزوجة يختلف نوعياً عن تدخل اهل الزوج ، من حيث الطلبات التي تقدم للطرف الآخر ، ومن خلال بيانات الجدول (٥) يتضح لنا بان هذا العامل كان له تأثير في عدد حالات الطلاق حيث بلغت نسبة ما يشكله من حالات الطلاق ١٣% وهو بذلك يمثل (٤٥) حالة ، واتضح ايضا من خلال الدراسة الميدانية ان (٢٥) حالة طلاق من مجموع الحالات الحاصلة بسبب هذا العامل هو ناتج عن تدخل اهل الزوجة بينما بلغ عدد الحالات بسبب تدخل اهل الزوج (٢٠) حالة .

خامساً : سوء معاملة الزوج للزوجة :

من الامور الشائعة في مجتمعنا سوء معاملة الزوج للزوجة ، وذلك نتيجة لجملة من المعطيات والعادات الشائعة على مستوى المجتمع الشرقي عموماً ، وقد يبالغ البعض من الازواج بالإساءة للزوجة مما يؤدي لها الى اللجوء للطلاق للخلاص من تلك الحالة ، وقد اوضحت بيانات الجدول رقم (٤) ان ما مجموعة (٢٥) حالة طلاق كان السبب وراءها سوء معاملة الزوج وهي تشكل نسبة ٧,٣% من مجموع حالات الطلاق .

سادساً : عدم الانجاب :

يعد هذا العامل احد العوامل التي ادت الى حدوث عدد من حالات الطلاق في قضاء سامراء ، ويبدو ان له مقدار من الاهمية وذلك لكونه يحول دون نشوء اسرة طبيعية بمعناها الحقيقي ، وقد ادى هذا العامل الى حدوث (١٤) حالة طلاق بلغت نسبتها ٤% .

سابعاً : مرض احد الزوجين :

هناك عدد من حالات الطلاق كان من اسبابها مرض احد الزوجين وشكل هذا العامل ما نسبته ٣,٢٥% من مجموع حالات الطلاق حيث ان عدد حالات الطلاق بموجبه قد بلغت (١١) حالة ، وكان منها (٨) حالات طلبت فيها الزوجة الطلاق لمرض زوجها و (٣) حالات طلب فيها الزوج الطلاق لمرض زوجته .

ثامناً : هجر الزوج لزوجته :

قد يدخل هذا العامل ضمن حالة تعدد الزوجات ، غير ان شيوع حالة هجر الزوجة بات من الخطورة في مجتمعنا بحيث تم افراد هذه النقطة له ، وتكمن خطورته بتحمل الزوجة في غالب

الاحيان مسؤولية تربية الابناء ، مما يحدث خللاً في طبيعة تلك التربية ، وشكلت حالات الطلاق بسببه في قضاء سامراء ما نسبته ٤% من مجموع الحالات المشار لها ، اما عددها فبلغ (١٤) حالة .

تاسعاً : الاهمال والتقصير :

من العوامل التي ادت الى الطلاق في قضاء سامراء ، عامل اهمال احد الزوجين وتقصيره تجاه القيام بواجباته الزوجية او الاسرية ، وتتعدد انواع ذلك الاهمال والتقصير وتختلف عند كل من الزوج والزوجة تجاه الاخر وبلغ عدد حالات الطلاق بموجب هذا العامل (٥١) حالة طلاق بنسبة ١٤,٦% من مجموع الحالات ، ولوحظ بان عدد (٢٨) حالة طلاق كانت بسبب اهمال وتقصير الزوج و (٢١) حالة كانت بسبب تقصير واهمال الزوجة .

عاشراً : الخيانة الزوجية :

يحدث الطلاق في بعض الاحيان بسبب الخيانة الزوجية ، وان حدوث هذه الحالة ربما يعود الى عدد من الاسباب التي تدعو احد الزوجين لخيانة الاخر ، منها اهمال الزوجة لزوجها وعدم مشاركته أحاسيسه ومشاعره مما يدفعه الى التعلق بأخرى ويحدث للطرف الاخر العكس ، كإهمال الزوج لزوجته ، أو غيابه لمدة طويلة لسبب من الاسباب ، او تعرض الزوج الى مرض يحول دون تأديته لحقوق الزوجية ، وغيرها من الاسباب ، ويدخل ضمن هذا العامل وجود الشك لدى الزوج تجاه الزوجه او الزوجة تجاه الزوج ، وشكل هذا العامل نسبة ٢% من مجموع حالات الطلاق حيث بلغ عدد الحالات التي حصلت بسببه (٧) حالات توزعت على اساس (٤) حالات لوجود الشك لدى الزوج و (٢) حالة بسبب الزوج و (١) حالة واحدة بسبب خيانة الزوجة .

أحد عشر : اسباب اخرى :

وهناك مجموعة من العوامل التي ادت الى حدوث حالات طلاق وبنسب مختلفة وكان مجموع هذه الحالات (٢٥) حالة شكلت نسبة ٧,٢% تنصب بفعل عوامل مضافة لأسباب الطلاق المذكورة انفاً اي انها تكررت كعوامل ثانوية مع العوامل الرئيسة ، حيث وردت (١١) حالة تحت مسببات ناتجة عن خلافات عائلية ومشاكل متكررة ، كما وقعت (٥) حالات طلاق بسبب عدم احترام الزوجة لزوجها مشكلة بذلك نسبة ١,٤% ، وحصلت (٤) حالات طلاق تقدمت بها الزوجة بسبب تعاطي الزوج للمسكرات وشكل هذا العامل نسبة ١,٢% ومما يشار اليه هنا ان هذه العادة سلبية يرفضها الشرع والعرف والقانون لما لها من آثار سلبية على الفرد والاسرة من النواحي المادية والاجتماعية والصحية كما كان لفقدان الزوج او محكوميته سبباً بحالتي طلاق بطلب من الزوجة وبنسبة ٠,٦% ، وكان لفارق السن أثره في حصول (٣) حالات للطلاق موزعة بين حالتين طلب الزوج فيها الطلاق وحالة واحدة طلبت فيها الزوجة الطلاق ،

كما ان هناك سبب اخر لحدوث الطلاق وهو انجاب المرأة للأطفال الاناث وحصلت حالة طلاق واحدة بسبب هذا العامل .

الاستنتاجات والتوصيات :-

اولاً : الاستنتاجات :

١- تعد مشكلة الطلاق من المشكلات التي تواجه مجتمعنا العراقي وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب التغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي بعد احداث عام ٢٠٠٣ والاحتلال الامريكي للعراق ، وما سببه ذلك الاحتلال من مشكلات اقتصادية واجتماعية وغيرها .

٢- تبين من خلال الدراسة الميدانية لموضوع البحث حصول ما يقرب من (٣٤٦) حالة طلاق تم البت بها في محكمة الاحوال الشخصية في سامراء عام ٢٠١٢ .

٣- اختلفت نسب حالات الطلاق حسب احياء منطقة الدراسة فكان اعلاها في حيي السكك والبلدية وادناها في حي الصناعة وارتبط ذلك بالحجوم السكانية وتباين المستويات الاجتماعية والثقافية وغيرها .

٤- هناك مسببات عديدة لحدوث حالات الطلاق منها الاسباب الاقتصادية والتي تمثل اهم الاسباب وكذلك اسباب اخرى عديدة منها عدم الانسجام ، تدخل الاهل ، تعدد الزوجات ، مرض احد الزوجين وغيرها .

ثانياً : التوصيات :

بعد الانتهاء من دراسة ظاهرة الطلاق في قضاء سامراء من حيث توزيعها المكاني ومسبباتها نستطيع الخروج بعدد من التوصيات التي نرى بانه من شانها ان تحد من هذه الظاهرة وتتلخص تلك التوصيات بما يلي :

١- في ضوء ما توصلنا له في هذه الدراسة كان للعامل الاقتصادي الدور الاكبر في حدوث حالات الطلاق ، لذا يجب ايجاد السبل الكفيلة برفع المستوى الاقتصادي للمجتمع في القضاء ، وذلك من خلال ايجاد فرص عمل تحقق توفير دخل ثابت للطبقة المعيلة في المجتمع ، وبالتالي القضاء على البطالة التي تعاني منها شريحة واسعة من هذه الطبقة .

٢- ايجاد حلول لمشكلة السكن التي باتت من اكثر المشاكل التي يعانيها سكان القضاء وكانت سبباً في وقوع عدد من حالات الطلاق .

٣- العمل على رفع المستوى الثقافي والتوعية الاجتماعية لعموم فئات مجتمع المدينة وذلك من خلال تنسيق العمل بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة بشؤون الاسرة .

٤- تفعيل دور الباحث الاجتماعي بمحكمة الاحوال الشخصية في سامراء عبر توسيع كادر هذه الدائرة ، لما لمسناه في اثناء دراستنا من دور في اصلاح ذات البين لعدد من حالات الطلاق .

٥- محاولة القضاء على الاساليب التي يمارسها بعض محامو الاحوال الشخصية الذين كان لهم دوراً في وقوع بعض حالات الطلاق التي كان من الممكن تفاديها .

المصادر

(١) **اليعقوب ، محمد احمد الحامد ، المشكلات التربوية الناجمة عن الطلاق في المجتمع الاردني ، جامعة اليرموك ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٢٨ .**

(٢) **اليعقوب ، مصدر سابق ، ص٣٠ .**

(٣) **اليعقوب ، مصدر سابق ، ص٣٢ .**

(٤) **اليعقوب ، مصدر سابق ، ص٣٥ .**

(٥) **ابراهيم ، عبير ضيدان ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٠م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، ٢٠٠١م ، ص٥٥ .**

(٦) **الاديب ، مروة رياض محمد ، التركيب الزواجي لسكان مدينة الموصل ، دراسة السمات العامة والابعاد الديموغرافية والمكانية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ٢٠١٣ ، ص٣٧ .**

(٧) **البجاري ، محمود خلف حمادي ، ومحمود شمس الدين عبد الامير الخزاعي ، الطلاق وظاهرة انتشاره في محافظة الانبار في السنوات الاخيرة ، الاسباب والمعالجات ، بحث ضمن اعمال المؤتمر العلمي الثاني لكلة العلوم الاسلامية في جامعة سامراء ، ٢٠١٣ .**

(٨) **الاديب ، مصدر سابق ، ص٣٢ .**

(٩) **ابن منظور ، محمد بن مكرم علي الانصاري (ت ٧١١هـ) لسان العرب ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ج ١٠ ، ص٢٢٦ .**

(١٠) **الاديب ، مصدر سابق ، ص٣٥-٣٦ .**

(١١) **ابراهيم ، مصدر سابق ، ص٥٥ .**

(١٢) **البزاز ، عبد الرحمن ، ابحاث واحاديث في الفقه والقانون ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٢٦ .**

(١٣) **ابراهيم ، مصدر سابق ، ص٥٥-٥٧ .**

(١٤) ابراهيم ، مصدر سابق ، ص٦٤ .

(١٥) الاديب ، مصدر سابق ، ص٦٥ .

مستخلص البحث :

من المشاكل الاجتماعية التي تواجه مجتمعنا العراقي هي ظاهرة الطلاق ، اذ تضاعفت اعداد المطلقين والمطلقات بعد العام ٢٠٠٣م بسبب ما حصل من توترات طائفية وبطالة مزقت النسيج الاجتماعي ، وبالتالي تحول ما كان محظورا سابقا الى واقع شائع في الحياة العراقية ، وان هذه الدراسة قد تناولت هذه الظاهرة الاجتماعية في قضاء سامراء ، اذ ارتفعت معدلات الطلاق في السنوات القليلة الماضية الى معدلات عالية تستوجب دراستها .

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة ظاهرة الطلاق في قضاء سامراء من حيث توزيعها المكاني حسب الاحياء السكنية في القضاء ومسببات حدوثها ، ومن ثم بيان اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم هذه الظاهرة ، وبيان اهم الحلول التي يمكن الاخذ بها لتقليص معدلات هذه الظاهرة .

وقد جاءت اهمية هذه الدراسة من خلال ما يأتي :

٣– استفحال هذه المشكلة ممثلة بظاهرة الطلاق .

٤– اهمية دراسة هذه الظاهرة بسبب تأثيرها المباشر والسلبي على حياة الاسرة والمجتمع .

٥– عدم وجود دراسة تفصيلية مماثلة .

وقد تم تحديد عدد من مسببات هذه الظاهرة تنحصر في ثلاثة اسباب رئيسية :

- الاسباب الديموغرافية : وتتعلق هذه الاسباب بعمر الطرفين عند الزواج ، ومدة الحياة الزوجية التي قضياها قبل وقوع الطلاق .
- الاسباب الاقتصادية : مثل دخل الاسرة او المعيل ، وفرص العمل ونوعيته ، والبطالة .
- الاسباب الاجتماعية : كالعادات والتقاليد ، والمستوى الثقافي ، والتسلط ، والاهلية للزواج او عدمها .

وقد اعتمدنا في منهج هذه الدراسة المتمثل بالمنهج التحليلي للبيانات على عدة مراحل هي :

أ– مرحلة جمع المعلومات النظرية حول موضوع الطلاق بشكل عام ، وظاهرته في مدينة سامراء بشكل خاص .

ب– الاطلاع على اهم الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة .

ت– استكمال نقص المعلومات المطلوبة للبحث عن طريق اجراء دراسة ميدانية تمثلت بدراسة حالات الطلاق الحاصلة في عام ٢٠١٢ والبالغ عددها ٣٤٦ حالة ، كما تناولت الدراسة

مفهوم الطلاق والتفريق من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية ، واقسام كل منهما ، كما اوردنا الحالات التي يحق للزوجة فيها طلب التفريق .

وأخيرا كان لتحديد الحيز الجغرافي لمنطقة الدراسة اهمية في حصر حالات ظاهرة الطلاق المعنية في هذه الدراسة .